

المياه الأفريقية من أجل السلام. مبادرة المجتمع المدني: النيل من أجل السلام

نهدف جميعاً إلى منع الخلافات في منطقة
حوض النيل والقارة بأكملها من خلال تشجيع
الاستخدام العادل للمياه من أجل التنمية الشاملة
والمستدامة للمواطنين والشعوب الأفريقية.

إعلان المجتمع المدني
بشأن استخدام مياه
النيل من قبل دول
حوض النيل واستغلال
الموارد المائية في
أفريقيا

10 أبريل 2021

كامبالا، أوغندا

1. تمهيد 2
2. مقدمة 3
3. النيل وسد النهضة الإثيوبي 4
4. الوضع الراهن 5
5. القضايا العاجلة 6
6. المبادئ 7
7. المياه الأفريقية من أجل السلام؛ موقف مبادرة المجتمع المدني: النيل من أجل السلام في إطار المبادئ المذكورة أعلاه 9

1. تمهيد

نحن منظمات المجتمع المدني والخبراء المذكورين أدناه، حسب الترتيب الأبجدي¹:

- أ. العمل من أجل التغيير (تنزانيا)؛
- ب. المجلس الأفريقي لقادة الأديان (إقليمي، أفريقيا)؛
- ج. المنبر الأفريقي (إقليمي، أفريقيا)؛
- د. منظمة رصد الانتهاكات في أفريقيا (إقليمي، أفريقيا)؛
- هـ. المركز الوطني للتطوير والتنمية والمشاركة الشعبية في سجل (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛
- و. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفريقيا (المغرب)؛
- ز. المجموعة المرجعية للمجتمع المدني (كينيا)؛
- ح. منظمة المبادرة البيئية للتنمية المستدامة (السودان)؛
- ط. المركز الدستوري (أوغندا)؛
- ي. ماعت للسلام والتنمية (مصر)؛
- ك. ميديكا مونديال (بوروندي)؛
- ل. المنتدى الوطني الأوغندي للمنظمات غير الحكومية (أوغندا)؛
- م. شبكة مناصرة الشباب وتنميتهم (أوغندا)؛
- ن. الباحثون والخبراء المستقلون:
- أ. حفيظ واني (جنوب السودان)؛
- ب. هاجر منصف (مصر)؛
- ج. محمد سالم طابع (مصر)؛
- د. معاوية حامد شداد (السودان)؛

بحكم مقام تلك المنظمات والذي تمارس منه عملها في مختلف بلدان الشرق الأفريقي والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والقارة الأفريقية الكبرى

¹ للاضطلاع على أسماء المنظمات باللغة الاصلية يرجى الاضطلاع على النسخة الإنجليزية للإعلان

دفعت المبادرة باجتماع لمناقشة دور المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية والمختصين لما يمكن أن يلعبونه من دور في الاستخدام المستدام والتنمية المستدامة لنهر النيل ومياهه كمصدر للتعاون وليس الصراع،

وقد انعقدت المبادرة في كمبالا، أوغندا في الفترة ما بين 6 إلى 10 أبريل / نيسان 2021 للتشاور بشأن النزاع الجاري حول بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير والمشروعات الأخرى على امتداد نهر النيل،

نهدف جميعًا إلى منع الخلافات في منطقة حوض النيل والقارة بأكملها من خلال تشجيع الاستخدام العادل للمياه في التنمية الشاملة والمستدامة من أجل المواطنين،

نقدر أهمية حماية ومساعدة البلدان الأفريقية في حل وتجنب النزاعات حول نهر النيل والموارد المائية الأخرى،

ندرك أهمية المياه كشران للحياة، وأنها المحرك الرئيسي للنمو والتنمية المستدامة،

نؤمن قطعياً بأن الأنهار الدولية والمسطحات المائية الأخرى هي سلاح ذو حدين؛ قد تكون مصدرًا للسلام والتنمية ومصدرًا للصراع أيضًا،

ونفتتح بان الاستدلال بنهر النيل كنموذج في عمل البلدان المتجاورة في شرق وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى من أجل التكامل الإقليمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي (على النحو المنصوص عليه في رؤية منظمة الوحدة الأفريقية / الاتحاد الأفريقي)، استنادًا إلى رؤية نيروبي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة أفريقيا 2063: "أفريقيا التي نريدها"،

ونقر بالتقدم المُحرز في المشاورات والمفاوضات الجارية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير،

ونعي جيدًا أنه مازال هناك الكثير من المعلومات، ولا سيما المعلومات الفنية، التي تحتاج إلى تقييم بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير وفوائده وآثاره المحتملة، لذا، فإننا نهدف إلى معرفة المزيد حول هذا المشروع الضخم،

وندرك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لأن السلام والأمن في المنطقة على المحك، ولأن النيل قد يصبح نموذجًا ناجحًا لتحويل الصراع الوشيك إلى تعاون.

2. المقدمة

شكل نهر النيل الدولي وسيلة للتعاون بين دول حوض النيل كما أثرى حضارتها وعمل على استدامتها على مر العصور، ولكن يبدو أن الخلافات الأخيرة التي أثارها بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير (المعروف سابقًا باسم سد الألفية) في بلد المنبع تؤثر سلبيًا على العلاقات بين دول المنبع والمصب.

ويبدو أن المفاوضات حول مستقبل حوض النيل بعد بناء سد النهضة تأخذ منحنيات مختلفة، مما أدى إلى خلافات في الرأي والرؤى بين الأطراف المعنية.

ويتطلب الوضع الراهن تبني رؤية منهجية تعيد الجميع إلى طاولة المفاوضات وتستوعب وجهات النظر المتنوعة حول رفاهية جميع المستخدمين حتى يصبح النيل أساسًا للاستقرار والتنمية لجميع المواطنين والدول المعنية.

3. إطار نهر النيل وسد النهضة الكبير

تتمتع أفريقيا بوجود عدد هائل من المسطحات المائية والتي تشكل حدودًا دولية عالمية، وتمتد أكبر عشرة مسطحات مائية في أفريقيا عبر 34 دولة وتبلغ مساحة التصريف الإجمالية 350.000 كيلو متر مربع.

ومن بين تلك الأنهار، تبرز أحواض النيل وزامبيزي؛ نظرًا لانخفاض كفاءة الجريان السطحي (مياه الأمطار والمياه الجوفية والمصادر ذات الصلة إلى النهر) ومؤشر الجفاف المرتفع، وكلاهما يشير إلى الحساسية العالية للتغيرات المناخية.

بالنسبة لنهر النيل، تشير سيناريوهات نمذجة الدورة العامة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى انخفاض محتمل في تدفق النيل في المستقبل يتراوح بين 30 إلى 70%² وأي انخفاض في التدفق بنسبة تزيد عن 20% سيكون له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، فلا تقتصر تأثيرات تغير المناخ على أحواض الأنهار فحسب بل تمتد إلى البحيرات الأفريقية، وخاصة بحيرة فيكتوريا التي تعتبر منبع النيل الأبيض، كما أن انخفاض منسوب المياه في نهر النيل يمكن أن يكون أحد أسباب نشوب صراعات بين الدول التي يعبر فيها النهر.

سيبني سد النهضة الواقع على نهر النيل بالقرب من الحدود السودانية خزانًا يستوعب حوالي 70 مليار متر مكعب من المياه - أي ما يعادل التدفق السنوي الكامل للنيل الأزرق عند حدود السودان، يعد المشروع حاليًا أكبر مشروعات السدود في أفريقيا وسيعمل بطاقة كهربائية متوقعة تبلغ 6000 ميغاوات، وسيكون له بلا ريب آثار طويلة المدى على أطول أنهار القارة؛ نهر النيل.

أشارت إثيوبيا إلى أنها ستباشر ملء السد اعتبارًا من يونيو/ حزيران 2021، أي بداية مواسم الأمطار الطويلة؛ حيث أوشك سد النهضة الإثيوبي على الانتهاء.

تحاول دول حوض النيل الأخرى الضغط على إثيوبيا من أجل توزيع ملء السد على دفعات على مدى عدة سنوات على أن يتم الملء خلال مواسم الأمطار الطويلة فقط. وفي حال تبني إثيوبيا رؤية مصر، سيستغرق ملء السد ما بين 7-15 عام، ولكن إثيوبيا تجد هذا الأمر غير اقتصادي وترغب في ملء السد دفعة واحدة خلال فترة تتراوح بين 4 و 7 سنوات.

وقد اتفقت إثيوبيا ومصر والسودان على تشكيل لجنة خبراء دولية تضم أعضاء من مصر والسودان لمراجعة الآثار الاجتماعية والبيئية لسد النهضة الإثيوبي على دول المصب، وقدمت اللجنة المكونة من 10 أعضاء تقريرها إلى الحكومات في يونيو/ حزيران 2013.

4. الوضع الراهن

منذ عام 2011 وحتى عام 2021، بدأت دول حوض النيل الأساسية الثلاثة - إثيوبيا ومصر والسودان - الاجتماع على طاولة المفاوضات للنقاش حول بناء وملء سد النهضة، إلا أنه لم يتم الوصول إلى اتفاقات ملموسة حتى الآن، حيث اختلفت الدول الأطراف بشأن تبادل المعلومات والقضايا القانونية والسياسية ذات الصلة وآليات الملء والتخزين وإدارة السدود واستخدام المياه والتنمية في دول أعالي النيل.

² https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/ar4_wg2_full_report.pdf

وحاليًا، في ظل الوضع الراهن، ما زالت الأطراف الثلاثة تسعى لاستكمال المفاوضات حول المسائل الفنية وآليات تسوية النزاعات والمشاركة في المخاطر.

كما تسعى المفاوضات إلى تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير.

يكشف الوضع الراهن عن سيناريو محتمل لمزيد من الخلافات بين البلدان الثلاثة.

5. القضايا العاجلة

تقر منظمات المجتمع المدني المعنية بضرورة التوافق المشترك بين شعوب وحكومات مصر وإثيوبيا والسودان، مما يعزز قدرة قادتهم على التفاوض واعتماد الاتفاقات التي تعكس مصالح المواطنين خاصة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

قد يفهم مواطنو إثيوبيا ومصر والسودان التحديات التي يواجهونها خاصة تلك المتعلقة بالأمن المائي وتغير المناخ والغذاء والحد من الفقر إذا تفاعلوا واشتركوا في نهج شامل لحل نزاعاتهم. ويجب على المواطنين والحكومات أن يكونوا جزءًا من عمليات حل النزاعات المتعلقة بالمياه التي تهدد السلام والأمن في حوض النيل.

يجب على الدول أن تحرص على عدم العودة إلى خطاب الخلاف المستمر كوسيلة لتأمين حقوقها المطالب بها. إن الإصرار على وجهة نظر المرء دون التحلي بالمرونة والتنازل إذا لزم الأمر لا يعزز التفاوض. يجب أن تكون المشاورات هي الإستراتيجية الأولى والأخيرة لتسوية الخلافات، إن الصراعات المائية ستؤدي بالتأكيد إلى زعزعة استقرار المنطقة ومعاناة المواطنين ليس فقط في الدول الثلاث ولكن في القارة الأفريقية بأسرها، وفي النهاية لن تستفيد أيًا من دول حوض النيل.

في أبريل/ نيسان 2021، تم الإعلان عن فشل المفاوضات الرسمية التي عقدت في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ما زالت إثيوبيا تسعى لملء السد بحلول منتصف يونيو/ حزيران 2021 كما خططت في البداية، وقد رفضت مصر والسودان هذا القرار، وبشكل غير مباشر لمح مسؤولون رفيعو المستوى، ممن شاركوا في المفاوضات الفاشلة، إلى التصعيد المحتمل للخلاف.

لذا، نقدم إدناه مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن توجه المفاوضات المستمرة وتوجه جميع الأطراف المعنية أيضاً بما في ذلك وسائل الإعلام وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين قد يستخدمون تلك المبادئ في مشاركتهم القادمة أثناء محاولتهم حل المسألة سلمياً لصالح مواطني وشعوب المنطقة:

6. المبادئ

أ. الترابط والوحدة

أولاً. الاعتراف والتقدير للحقيقة التاريخية المتمثلة في أن البلدان المشاطنة للنيل - مصر وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان وبوروندي وإريتريا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا وأوغندا - تشترك في الحضارة والتجارة واللغة والدين والثقافة.

ثانياً. هناك العديد من الأمثلة الناجحة للتعاون يمكن أن يتعلم منها المواطنون والمفاوضون والحكومات.

ثالثاً. يجب الحفاظ على الروابط التي تم إنشاؤها عبر نهر النيل بنبرة وطريقة إيجابية.

رابعاً. ينبغي أن يلهم النيل الوحدة الأفريقية من أجل "أفريقيا التي نريدها".

خامساً. يجب أن يعود كل مشروع يتم إنشاؤه حول نهر بالفائدة على الجميع ويتجنب إلحاق الضرر بأي طرف آخر.

ب. العدل والإنصاف

أولاً. مشاركة المنافع والأضرار التي قد تتجم عن المشروعات على نهر النيل.

ثانياً. يجب ألا يعاني المزارعون والصيادون الذين تعتمد سبل معيشتهم على نهر النيل ومصادره.

ثالثاً. يجب التعامل مع جميع دول ضفاف النيل كجسد واحد، حيث تمثل الدول أجزاء الجسم البشري في الأخذ والعطاء - يجب أن تكون العلاقة عادلة بين الأعضاء من أجل خلق تكامل صحي، لذلك يجب على جميع البلدان تقديم مقترحات حول ما تستطيع تقديمه وما تتوقع الحصول عليه.

رابعاً. الاحترام والمساواة والعدالة في توزيع المياه: يجب أن يعود كل مشروع حول نهر النيل بالفائدة على الجميع ويُجنب الأطراف الأخرى أي ضرر.

ج. المعلومات والاتصالات والمعرفة والتعليم

أولاً. لا بد أن يكون المواطنون ومنظمات المجتمع المدني على دراية كافية بجميع التطورات داخل حوض النيل؛ لأنها تؤثر على حياتهم.

ثانياً. يجب نشر الوعي حول ترشيد المياه والحفاظ عليها ودمجها في جميع المشاريع على حوض النيل وحوله. ثالثاً. يجب أن تكون هناك شفافية في التواصل مع الناس، يجب شرح الفرص والتهديدات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي للمواطنين في جميع دول حوض النيل لتوليد ثقة الجمهور في حكوماتهم والشعور بالتمكين والمساهمة بشكل إيجابي في الحوار والمفاوضات المستمرة حول المشروع.

رابعاً. يجب استشارة المجتمعات المحلية حول كيفية تأثير السد وأي مشروع آخر على التدفق الطبيعي لمياه النيل حيث تتمحور حياتهم ولغتهم وثقافتهم حول المياه، يجب إشراكهم في القضية وحثهم على التعاون الدائم. خامساً. ينبغي تشجيع البحوث المستقلة والمؤسسية وتسهيلها لخلق معرفة جديدة عن حوض النيل ومشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير.

سادساً. ينبغي على منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأصحاب المصلحة نشر وجهات النظر المتنوعة حول هذه القضية وتجنب ما يؤدي إلى تصعيد الوضع الراهن. سابعاً. يجب أن تكون هناك شفافية في نشر وتبادل المعلومات بصورة منتظمة.

د- السيادة والحقوق والالتزامات العالمية

أولاً. سابقاً، كانت دول العالم منفصلة، أما الآن وبفضل التكنولوجيا، تحول العالم إلى قرية صغيرة، فأصبح أي مشروع إيجابي أو سلبي يؤثر على المنطقة بأسرها.

ثانياً. للبلدان الحق في تحقيق التنمية لشعوبها، ولكن ينبغي أن تضع في الاعتبار مصالح وتأثير ذلك على البلدان الأخرى.

ثالثاً. لا ينبغي أن يؤثر التطور في جزء واحد من النهر على حساب الجزء الآخر، بل يجب أن يكون مفيداً أيضاً لكل الأجزاء.

رابعاً. فهم وحماية الاستخدام الطبيعي والتاريخي لمياه النيل والنظام البيئي الأكبر يجب ان يدعم جميع المشاريع المنفذة في حوض النيل.

خامساً. يجب التركيز على نقاط الاتفاق بدلاً من نقاط الاختلاف من أجل الوصول إلى أرضية مشتركة، وتقدير الحاجة إلى ملء سد النهضة الإثيوبي تدريجياً وعلى أساس التوافق بين الدول الأساسية الثلاثة، مع الأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ والفيضانات وتقلبات الجفاف.

هـ دور المرأة والشباب

أولاً. يؤكد قرار الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن النوع والمرأة والشباب والسلام والأمن على أهمية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام، فلا ينبغي ادخار أي جهد لإدماج النساء والشباب في جميع الجهود لحل النزاعات الحالية والمستقبلية. ثانياً. لا ينبغي تشجيع مشاركة المرأة في التفاوض فحسب، بل يجب أيضاً تعزيز دورها وتسهيله، ليس فقط لأنهن يعارضن الحرب ولكن لاستخدام حكمتهن الطبيعية في نجاح المفاوضات واتخاذ القرارات الناجحة.

و- تجنب الخلافات والصراعات بأى ثمن والتركيز على الحوار والمفاوضات

أولاً. كلما تعثرت المشاورات والمفاوضات، ينبغي بذل الجهود لإشراك المزيد من الوسطاء في عملية التفاوض. ثانياً. يجب على جميع الأطراف السعي لاستخدام البحث العلمي كنقطة انطلاق للمشاورات القائمة على الأدلة وصنع القرار. ثالثاً. يجب على الأطراف مراعاة مبادئ حسن النية في العلاقات الدولية. رابعاً. ينبغي للأطراف التشاور بشأن كل القضايا حتى عندما يتعلق الأمر ببلد معين. خامساً. يجب على إثيوبيا تأخير الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي الكبير لتجنب تصعيد الصراع. ومع ذلك، إذا تضررت إثيوبيا بسبب التأخير في الملء فيجب على المجتمع الدولي أن يعرضها، على أن تنسق مصر والسودان لهذه العملية في إطار التعاون المتبادل. سادساً. يجب على مصر المساعدة في تنفيذ مشاريع التنمية في إثيوبيا وزيادة التعاون التجاري معها مقابل وقوع أي ضرر. سابعاً. ينبغي بذل الجهود للوصول إلى التوافق في الآراء قبل بدء الجولة الثانية لملء السد.

ز. النيل للجميع، لا بد من التعاون في إدارة الموارد المائية :

الإدارة المتكاملة لموارد المياه هي عملية تخطيط الموارد المائية وتطويرها وإدارتها، من حيث كمية المياه وجودتها في كل استخدامات المياه. ويشمل المؤسسات والبنية التحتية والحوافز وأنظمة المعلومات التي تدعم وتوجه إدارة المياه³.

في ضوء ما سبق يدعو المجتمع المدني إلى:

أولاً. التعاون في العمل على تقليل تلوث المياه في حوض النيل.

ثانياً. التعاون في تحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 في جميع دول حوض النيل.

ثالثاً. التعاون في البحث ونشر الدراسات والفعاليات لتبادل قصص النجاح والخبرات.

رابعاً. استمرار تطوير عمل مبادرة حوض النيل.

³ [https:// www.worldbank.org/en/topic/waterresourcesmanagement](https://www.worldbank.org/en/topic/waterresourcesmanagement)

7. المياه الأفريقية من أجل السلام، موقف مبادرة المجتمع المدني النيل من أجل السلام في إطار المبادئ المذكورة أعلاه

أولاً. وضع خطة رئيسية للمياه من أجل التنمية الفعالة والتعاونية والاستفادة من جميع الموارد المائية في دول حوض النيل، لذلك، ينبغي أن يسعى كل بلد إلى وضع خطة فردية وجماعية على أساس الخطة الرئيسية المتفق عليها.

ثانياً. وضع آليات راسخة للشفافية والمساءلة لجميع المشاريع على نهر النيل، بما في ذلك سد النهضة الإثيوبي الكبير.

ثالثاً. إيلاء اهتمام أكبر للمشاريع الصغرى (السدود) التي تحقق كفاءة أعلى من السدود الكبيرة ذات الكفاءة المنخفضة والآثار السلبية على البلدان الأخرى.

رابعاً. وضع استراتيجيات لتجنب المخاطر والخلافات وأثار تغير المناخ.

خامساً. الدعوة إلى اتفاق الآراء: يجب على مصر وإثيوبيا والسودان أن يدركوا أهمية وجود اتفاق قانوني ملزم يعمل على مشاركة المنافع الإقليمية لموارد المياه بطريقة عادلة ومنصفة تضمن حق الجميع في الاستفادة من الموارد المائية.

سادساً. البدء في عمليات عاجلة تهدف إلى العمل مع المواطنين وتأمين المشاركة الشاملة للمساعدة في تحسين العلاقة بين مصر وإثيوبيا والسودان. هذا سيقطع شوطاً طويلاً في تعزيز قدرة قادتهم على التفاوض واعتماد الاتفاقيات التي تعكس مصالحهم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والحد الفقر.

وأخيراً، نؤمن بأن "نيل واحد يعني عائلة واحدة"

اعتمدها وأقرها:

البلدان	المنظمات	
تنزانيا	العمل من أجل التغيير	.1
أفريقيا (إقليمي)	المجلس الأفريقي للزماء الدينيين	.2
أفريقيا (إقليمي)	المنبر الإفريقي	.3
أفريقيا (إقليمي)	منظمة رصد الانتهاكات في أفريقيا	.4
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المركز الوطني للتطوير والتنمية والمشاركة الشعبية في سجل.	.5
المغرب	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أفريقيا	.6
كينيا	المجموعة المرجعية للمجتمع المدني	.7
السودان	منظمة المبادرة البيئية للتنمية المستدامة	.8
أوغندا	المركز الدستوري	.9
مصر	ماعت للسلام والتنمية	.10
بوروندي	ميدیکا مونديال	.11
أوغندا	المنتدى الوطني الأوغندي للمنظمات غير الحكومية	.12
أوغندا	شبكة مناصرة الشباب وتنميتهم	.13
الباحثون والخبراء المستقلون		
جنوب السودان	حفيظ واني	.14
مصر	هاجر منصف	.15
مصر	محمد سالم طابع	.16
السودان	معاوية حامد شداد	.17